أدى ظهور ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على مستوى الدول داخليا وخارجيا إلى تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل العبر قومي تمثل في العولمة التي فرضت على الدول النامية ضغوطا جديدة تتطلب استجابات إستراتجية و اجراءات دولتية ETATIQUE . تجلت هاته الظروف في العديد من الأحداث السياسية التي ظهرت أواخر القرن الماضي نتيجة بروز تيار أيديولوجي وحيد القُطب تمثل في اللبرالية الرأسمالية وتراجع الشيوعية الاشتراكية ، وأصبحت الايديولجية المنتصرة بمثابة المسلمة التاريخية التي جسدت نمط معين من الحكم تمثل في النظم الديمقراطية الليبرالية ، كما أدت إلى إحداث ضغط متزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها العديد من الدول النامية تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول الأمر الذي عرضها إلى ظهور نَزَعات إصلاحية ذاتية من طرف الحكومات نفسها تَضَمّن الإصلاح خاصة الجانب الاقتصادي(تبني اقتصاد السوق) وسياسي (اعتماد الديمقراطية والانتخابات) واجتماعية (التكفل بحقوق الإنسان في شقها الاقتصادي والاجتماعي) ... وفي بعضها الآخر تعرضت إلى ضغوطات داخلية رافضة للنظم القائمة التسلطية من جهة والى ضغوطات خارجية من جهة أخرى تمثلت في إفرازات العولمة المطالبة بالربط بين الإصلاحات الديمقراطية ومساعدات التنمية و الإصلاحات على مستوى السياسات والمؤسسات تحت مسمى جديد عُرِف بالحكم الراشد الذي روج له خبراء آليات العولمة المتمثلة خاصة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي مؤسسات التنمية الدولية الأخرى.

ماهية الحكم الراشد :

جاء في "لسان العرب" لإبن منظور ما يُمكن أن يُستدل به على معنى الحكم الراشد أن "من صفات الله (عز وجل) الحكم والحاكم. بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة

أفضل الأشياء بأفضل العلوم وبمعنى قادر عليه، حكمت بمعنى منعت : قيل الحاكم بين الناس ، لأنه يمنع الظالم عن الظلم .

أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم ، والحكم : هو القضاء وجمعه أحكام ، حكم : قضى ، والحاكم منفذ الحكم".

تتشكل كلمة الحكم الراشد من شطرين ، حكم و راشد

الحكم : يعني مفهوم الحكم ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و إدارة الموارد الطبيعية و البشرية ، و هو بذلك يعني مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة ، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية و المؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، و تتحدد معالم هذا المفهوم ابتداء من إدارة و ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المركزي و اللامركزي[1] وصولا إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات.

الحكم الراشد :يعرف انطلاقا من عدة اعتبارات و رؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أومن مؤسسة إلى أخرى، و هذا حسب التوجهات و الاهتمامات لكل منها .

حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية فإن الحكم الراشد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" [2].

[1] Benissad Hocine , Réforme Economique en Algerie , algerie : o.p.u ,1993, p52

[2] United Nations Development Programme (UNDP) (2002), Arab Human Development Report (AHDR) 2002: Deepening Democracy in a Fragmanted World, New York, USA: Oxford University Press.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تناوله من الجانب السياسي حيث يعرفه بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[1] .

أما تعريف البنك الدولي فهو إقتصادي يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية وإحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها"[2].

وكذا منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 1995) التي تُعرف الحكم الراشد بأنه "إستخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية"[3]

إن تباين تعاريف الحكم الراشد يؤدي إلى إشكالية قياسه . فمن جهة ، تتضمن هذه التعاريف مفاهيم صعبة القياس ، مثل رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات (كما في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية) وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والتقاليد واختيار القائمين على السلطة (كما في تعريف البنك الدولي) واستخدام السلطة والرقابة (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) . ومن جهة أُخرى ، تتكون هذه التعاريف من مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات مثل رفاه الإنسان (تقرير التنمية الإنسانية العربية) الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وقدرة الحكومات على إدارة

[1] United Nations Development Programme (UNDP) (2002), **Arab Human Development Report (AHDR) 2002: Deepening Democracy in a Fragmanted World**, New York, USA: Oxford University Press.

[2] World Bank (1992), **Governance and Development**, The World Bank, Washington, www.worldbank.org

[3] Weiss, T. (2000), Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, **Third World Quarterly**, Vol. 21, No. 5, pp. 795-814.

الموارد (كما في تعريف البنك الدولي) تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) .

تستعمل بعض المصطلحات الأخرى للتدليل على الحكم الراشد خاصة في المجال الاقتصادي ،كالحكمانية والمحكومية والحاكمية والحوكمة ، تستعمل عادة الحوكمة في مجال الشركات الاستثمارية الكبرى والتي برزت كقضية جديدة على جدول الأعمال الاقتصادي العالمي للدول النامية ، و اكتسبت أهمية سريعة في أعقاب الأزمة الأسيوية ، بالنسبة لسائر الدول النامية و على رأسها منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا [1].

لقد حاول البعض تشكيل تعريف هذا المصطلح و تركيبه من مفاهيم مختلفة ، لكنها ترمي في النهاية إلى وضع إطار منسجم لوظيفته ، فقد أخذ من مفهوم التحديث وهذا في مجال طرق و وسائل التسيير، و أخذ أيضا من العقلنة للخيارات السياسية و ضمان توفير خدمة عمومية فعالة و ذات فاعلية، أي العلاقة بين الأهداف و النتائج[2]، فالحكم الراشد يقوم على تكامل عمل الدول بكامل مؤسساتها، و القطاع الخاص و كذا مؤسسات المجتمع المدني ، و يخص هذا المجتمع في الحقيقة دول العالم الثالث [3]، ذلك لأنه ظهر كمنتج غربي موجه لهذه الدول ،لأنها حسبه تعاني من إختلالات في التسيير و الإشراف على شؤون الحكم و

بالتالي لابد لها من إصلاح يقوم على مبادئ أصلح لتسيير الحكم ، إلا أن هذا المفهوم لا يستند إلى معايير موضوعية ، كما أنه لا يأخذ واقع دول العالم الثالث بعين الاعتبار ، لأنه قُدم جاهزا للتطبيق بما يخدم مصالح الدول الكبرى فهو يتميز بالذاتية وعدم الحياد ،لأنه بُني على أساس أن النظام الرأسمالي

[1] أجيت سينغ ، حوكمة الشركات سياسة المنافسة و السياسة الصناعية ، ندوة، نشرة منتدى البحوث الإقتصادية للدو ل العربية و إيران و تركيا ، القاهرة ، االمجلد الحادي عشر ، العدد 01 ، 2004 ، ص7.

[2] محمد جمال باروت ، تقرير عن ندوة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، نوفمبر2004 ، ص41

[3] Mohaned Belmihoub« Gouvernance et Role Economique de L'état »Revue IDARA ,Algerie,N° : 21 , 2001 , p 16 .

الحر هو الأنموذج المثالي و بالتالي يعتبر الأخذ به هو الأصلح و تركه هو الفساد ، بينما الأمر يختلف عن ذلك تماما إذ ما أخذنا بعين الاعتبار واقع المجتمعات النامية وحضاراتها و مقوماتها المادية و الروحية.

يقوم الحكم الراشد على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض ، و تتحدد في:

1-البعد السياسي :و يرتكز على طبيعة السلطة السياسية و مدى شرعيتها من حيث التمثيل[1]

2-البعد التقني : و يقوم على عمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها و فاعليتها.

3-البعد الاقتصادي والاجتماعي : وتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته واستقلاله عن الدولة في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي ، و قدرته على التأثير في المواطنين وعلاقته مع الاقتصاديات الخارجية و الدول الأخرى.

يعتمد الحكم الراشد على الأبعاد المذكورة ، حيث لا يمكن إيجاد إدارة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ وتدخل السياسيين ، كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني [2]و تهميشه سيؤدي دون شك إلى غياب شريك أساسي في صنع السياسات العامة ، و مراقبة السلطة السياسية و الإدارية و محاسبتها ، بالإضافة إلى أن غياب **الشفافية** لا يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة في تغيير الأوضاع ، و عليه فإن الحكم الصالح هو الحكم الذي يحتوي على البعد الديمقراطي و يقوم على المشاركة و المحاسبة و الرقابة و**الشفافية**.

لتجسيده ميدانيا لابد من وجود بنى وهيئات، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط ، لذا لابد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية و القيادات السياسية المنتخبة و الإطارات الإدارية ، كما يمكن بل و من

---

[1] باتر محمد علي وردام ، وآخرون، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى عمان : المكتبة الأهلية ،2003 ، ص17 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، خلق الفرص للأجيال القادمة نيويورك : المكتب الإقليمي للدول ا لعربية ، 2002 ، ص101 .

الضروري إشراك المؤسسات غير الرسمية إلى جانب المؤسسات الرسمية كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص . يمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أن تساهم في بلورة و تجسيد الحكم الراشد و تتمثل الأطراف المساهمة في ذلك فيما يلي:

1- الدولة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد ، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد ، و هذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية تطبيقها و بذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد [1]، و هذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية ، واحترام حقوق الإنسان و ضمان حرية الإعلام و احترام معايير العمل ، وحماية المرأة و حقوقها ، و تحديث البرامج التعليمية و التكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، و توفير السكن و حماية البيئة و العدالة في توزيع الموارد ، فالدولة وحدها الكفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .

2 – المجتمع المدني:

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد ، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية ، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية و غيرها، و يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام و خلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة و المهشمة و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة.

[1] حسن كريم ،الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية ، المستقبل العربي ، بيروت، عدد 309 ، نوفمبر 2004 ص41

بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء و عمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة ، و الذي يتطلب اعتماد مبدأ **الشفافية** في كل مجالات تدخلها ، و هكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته .

3- القطاع الخاص:

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك ، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال[1] و الخبرة و المعرفة و التقانة لتجسيد عمليات التنمية ، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم و الصحة ، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته.

ولتجسيد الحكم الراشد لابد من إجراءات تتخذ و تتمثل فيما يلي:

1 العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار و تجذر البيروقراطية.

2 تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية.

3 تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات و داخل القطاع الواحد.

4 عقلنة الاستهلاك و التحكم في الموارد البشرية و المالية و المادية.

5 العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة و فتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم.

6 توفير فرص و إمكانيات تفجير الطاقات و المواهب في مختلف الميادين [2]

[1] حسن كريم ،مرجع سابق ،ص42

[2] مرجع نفسه ،ص48

كما أن الحكم الراشد هو الذي يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي ، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة ، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:

1 الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب و الانضمام إليها.

2 ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء.

3 الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح.

4 فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز.

5 ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.

6 استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني ، حيث أن السيطرة عليه تؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة ، كما لا تنجح السياسات الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت في غياب المشاركة والمحاسبة و **الشفافية.**

معايير الحكم الراشد : اعتماد معايير معينة اختلفت من هيئة إلى أخرى، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تستند في تحديد ذلك إلى محفزات النمو الاقتصادي والانفتاح ، وحرية التجارة والخصخصة ، وقد استندت دراسة البنك الدولي عن الحكم الراشد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معياريين أساسيين وهما، التضمينية والمساءلة، فالمعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة والمشاركة ، بالمساواة وتوفير فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة ،أما المعيار الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافية والمساءلة ،وتمحورت معايير وخصائص الحكم الراشد حول:

1 المحاسبة و المساءلة.

2 الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة.

3 نوعية تنظيم الاقتصاد.

4 حكم القانون.

5 التحكم في الفساد[1]

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حدد معايير أكثر شمولا وتضمنت ما يلي:

1 المشاركة السياسية.

2 حكم القانون والشفافية.

3 التوافق و حسن الاستجابة.

4 الفعالية و المحاسبة.

5 المساواة وتكافؤ الفرص.

إن الشفافية وحكم القانون و المشاركة السياسية وغيرها من المعايير المذكورة آنفا كلها تؤدي إلى قيام الحكم الراشد ، إضافة إلى معايير جديدة مستقاة من النتائج الإيجابية المحققة في بعض الدول[2].

إن تطبيق هذه المعايير يعتبر بمثابة وصفة سياسية اقتصادية تنظيمية تؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحد من استغلال السلطة وتجسيد ثقة المواطن في نظامه السياسي بل تحقيق التنمية بمعناها الشامل ، وعليه سيكون محور دراستنا في هذا البحث حول معيار الشفافية ومدى تأثيره على فعالية النظم الانتخابية وكنموذج للدراسة الانتخابات التشريعية التونسية 2014 .

[1] تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تحسين التضمنية و المساءلة ، واشنطن : البنك الدولي ، 2003 ، ص3

[2] مرجع نفسه ، ص 5